موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا

The Attitude of Russian Foreign Policy Towards The Arabic Revolution a Comparison Between The Cases Of Libya And Syria

تاريخ إرسال المقال : 2018/01/15 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/02/13

أ. ملوكي سفيان / جامعة عمار ثليجي - الأغواط

ملخص :

شهدت المنطقة العربية منذ بداية 2011 موجة احتجاجات شعبية كبيرة أدت الى اسقاط نظام بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، وعلي عبد الله صالح في اليمن، ومعمر القذافي في ليبيا، مع استمرار لتأزم الأوضاع في سوريا، وفي ظل هذه التطورات عملت السياسة الخارجية الروسية على اتخاذ عدد من المواقف والسلوكيات اتجاه هاته الازمات توحي الى متابعيها أنها مدخل للعودة الروسية القوية للعب الأدوار التي ما فتأت تؤديها تاريخيا في منطقة الشرق الأوسط، وسنحاول من خلال هاته الدراسة مقارنة المواقف الروسية من اثنين من الأزمات الأكثر تعقيدا في الوقت الراهن وهما أزمتي ليبيا وسوريا لاستنتاج العوامل الضابطة للسلوك الروسي في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية الروسية ، الثورات العربية ، الأزمة الليبية ، الأزمة السورية ، عوامل التشابه والاختلاف في السلوك الروسي .

Abstract:

Since the beginning of 2011, the Arab region has witnessed a wave of popular protests that led to the overthrow of Ben Ali regime in Tunisia, Hosni Mubarak in Egypt, Ali Abdullah Saleh in Yemen and Muammar Gaddafi in Libya, while the situation in Syria continued to worsen. On the light of these developments, Russian foreign policy has taken a number of attitudes and behaviours towards these crises which indicate it's strong return to play the same roles that are historically played in the Middle East. In This study, we will try to compare Russian's attitude towards two of the most complex crises at the moment ; Lybia and Syria, crises to conclude the controlling factors of Russian's behavior in the Arab region.

Keywords: Russian foreign policy, Arab revolutions, Libyan crisis, Syrian crisis, similarities and differences in Russian behavior.

مقدمة :

جاءت نهاية سنة 2010 لتؤرخ لمرحلة جديدة في واقع المنطقة العربية بفعل انفجار الأوضاع السياسية في تونس وهروب الرئيس بن علي من البلاد ، وانتقال العدوى وفق نظرية الدومينو الى بعض الدول العربية الأخرى ، وهو ما شكل موجة من الاضطرابات السياسية اجتاحت المنطقة العربية أدت الى سقوط نظام مبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن والقذافي في ليبيا ، وتأزم الوضع الداخلي في سوريا وتحولها الى حرب أهلية بفعل صمود نظام بشار الأسد.

لقد كانت لهاته الأحداث المتوالية تداعيات كبيرة على إقليم الشرق الأوسط بشكل خاص، وعلى النظام الدولي بشكل عام ، بفعل الوزن الاستراتيجي الذي يحتله إقليم الشرق الأوسط في حسابات الفاعلين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا والصين ، وتنافسهم حول ملفات الهيمنة على موارد الإقليم ودعم حلفائهم الاقليمين ومواجهة التطرف الديني حسب زعمهم وموجات الهجرة غير الشرعية...

في هذا السياق ، تبرز الرغبة الملحة للسياسة الروسية في عهد بوتين من أجل تحقيق هدف رئيسي هو العودة الى الساحة الدولية كفاعل رئيسي يعيد مجد الإمبراطورية القيصرية والدولة السوفياتية باعتبارها كانت قوة كبرى فاعلة ، لكن تتم هاته العودة في إطار نظام متعدد الأقطاب تسقط فيه مخططات استمرار الهيمنة الأمريكية الأحادية على النسق الدولي.

وقد تشكل اللحظة التاريخية التي تمر بها المنطقة العربية ممثلة في أحدث الربيع العربي والتي ستنتهي لا محالة الى تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة ، وتمثل فرصة للسياسة الروسية للعودة بقوة الى إقليم الشرق الأوسط في ظل المؤشرات الدالة على الانكفاء الأمريكي عن الانغماس في قضايا المنطقة ، وهذا الفراغ الاستراتيجي المتشكل قد يشجع السياسة الروسية الى تفعيل برامجها الهادفة الى بناء تعددية قطبية جديدة بديلة عن نظام أحادية القطبية التي كرست هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم .

إن المتابع لخطوات ومواقف السياسة الروسية إزاء أزمات الربيع العربي يلاحظ تفاوت في ردود الفعل خاصة في حالتي الأزمة الليبية والأزمة السورية ، ففي حين في الحالة الأولى اتجهت روسيا الاتحادية الى اتخاذ مواقف مترددة وعدم تعطيل المسار الأممي للتدخل في الأزمة ، فإنها في الحالة الثانية عملت على منع أي تحرك أممي أو غربي ضد نظام بشار الأسد .

تأتي هذه الدراسة لتبحث في حقيقة المواقف الروسية إزاء أزمتي ليبيا وسوريا والعوامل الضابطة للسلوك الروسي اتجاه الأحداث وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الروسية في حالتي الازمة الليبية والسورية؟

انطلاقا من هاته الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما هي أبعاد الموقف الروسي من أزمة ليبيا؟**
2. **ما هي أبعاد الموقف الروسي من الأزمة السورية؟**
3. **ما هي عوامل التشابه والاختلاف الضابطة للسلوك الروسي إزاء أزمتي ليبيا وسوريا؟**

وللإجابة على هاته الأسئلة تم تبني خطة للدراسة تتكون من المحاور التالية :

1. **تطورات الموقف الروسي من الأزمة الليبية**
2. **تطورات الموقف الروسي من الأزمة السورية**
3. **عوامل التشابه الضابطة للسلوك الروسي إزاء أزمتي ليبيا وسوريا**
4. **عوامل الاختلاف الضابطة للسلوك الروسي إزاء أزمتي ليبيا وسوريا**

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من أجل ضبط متغيرات الدراسة والتوصل الى تفسيرات دقيقة لواقع الأحداث ، كما تم اعتماد مقاربة متعددة المستويات تتقاطع فيها التصورات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لفهم المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية عامة ، وفي سياستها اتجاه إقليم الشرق الأوسط خاصة.

أولا : تطورات الموقف الروسي من الأزمة الليبية

في 17 شباط فبراير 2011، اندلعت احتجاجات ضد السلطات الليبية في مدينة بنغازي التي تعتبر أكبر المدن الليبية، حاولت قوات الأمن قمع المتظاهرين بالقوة فسقط عدد من القتلى والجرحى، ولم تتمكن السلطة من اخماد الانتفاضة[1]، وتفاعلا مع الأزمة صدر القراران الدوليان رقمي: 1970،1973، واللذان تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدران النظام الليبي في استخدام قواته الجوية وحرم قواته البرية من غطائها الجوي[2]، تسارع الأحداث في الأزمة الليبية وعملية تدويلها أتاح المجال للقوى الدولية أن تتدخل مباشرة في الأزمة وتم تحوير هدفها من حماية المدنيين الى اسقاط نظام معمر القذافي، وفي 20 أكتوبر 2011 تم الإعلان عن مقتله.

كانت روسيا تحظى بعلاقات وثيقة مع نظام القذافي خاصة في القطاعات العسكرية والأمنية وقطاع صناعة النفط، وظهر الاهتمام الروسي بمجريات الأحداث في الأزمة الليبية، ويمكن رصد ذلك في النقاط التالية :

1- الوساطة الدبلوماسية :

أوفدت روسيا في يونيو 2011 مبعوثا خاصا إلى ليبيا ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي السيد ميخائيل مارغيلوف، والذي عقد اتصالات مع الزعيم الليبي ومبعوثين من الاتحاد الافريقي للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية[3]، وقامت قبل ذلك باستقبال ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة[4]، لكن الجهود الدبلوماسية الروسية لم تتوصل الى أيه حلول، كون التفويض الغربي له كان يشترط تنحي القذافي وروسيا لم تكن متحمسة لهذا الأمر[5].

2- مجلس الأمن :

أعلنت موسكو وفي أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا، نظرا لخشيتها من أن أي تدخل عسكري فيها سيدخلها في أتون الحرب الأهلية، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في مارس 2011 والذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فضلا عن فرضه عقوبات على نظام القذافي، لكنها اكتفت بالامتناع عن التصويت لصالح القرار[6].

3- الموقف من المجلس الانتقالي الليبي :

في بدايات الأزمة الليبية رأت روسيا أنها « حرب أهلية » ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 فبراير 2011 كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي رغم توالي الاعتراف به عربيا ودوليا، إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي أنذاك ديمتري ميدفيديف أن نظام القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، ورفضت موسكو استضافته في روسيا حال تنحيه[7].

دعوة روسيا للقذافي للرحيل جاءت بعد أن لاحت للأفق ملامح الهزيمة تقترب من حكم القذافي، ولذلك أجرت مفاوضات في أيلول سبتمبر 2011 مع المجلس الانتقالي في بنغازي ، واعترفت به ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الليبي وهدفت من وراء ذلك المحافظة على العقود الموقعة بين البلدين في المستقبل بعد سقوط النظام[8].

4- الموقف من تدخل الحلف الأطلسي :

لقد مثل الامتناع الروسي عن التصويت ضد القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بمثابة فرصة نادرة استغلتها القوى الغربية للتدخل عسكريا وفق الشرعية الأممية باستخدام ذراعها العسكري ممثلة في حلف شمال الأطلسي، ولقد انتقد فلاديمير بوتين رئيس الوزراء أنذاك عدم استخدام الرئيس ميدفيديف حق الفيتو لمنع صدور القرار الدولي الأنف الذكر،

واعتبره قرار معيبا، ويذكر بدعوات القرون الوسطى الى شن حملات صليبية ويجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة، بل اعتبر عمليات الناتو حربا صليبية بالفعل[9].

رفضت موسكو الاشتراك في الحملة العسكرية ضد قوات القذافي ودعت على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف الى ضرورة احترام موجبات القانون الدولي أثناء تطبيق القرارات الأممية، مع تطور الأحداث وسيرها في سياق لم ترغب به موسكو بدأت بتمرير ملاحظات على أداء الأطلسي متهمة إياه بتجاوز المهمة الموكلة له، وقد اعترضت موسكو على الطريقة التي تم فيها القضاء على العقيد معمر القذافي وابنه ومساعديه في 20 أكتوبر 2011، بحيث لم تحترم الأصول في القبض عليه وحصل ذلك بمتابعة من قوات الأطلسي التي أرشدت الثوار على مكان وجوده في ضواحي مدينة بني وليد[10].

لقد امتاز الموقف الروسي من الأزمة الليبية بحالة من الارتباك تجسد في امتناعها عن التصويت عن القرارات الأممية والتي استخدمت في الأخير بطريقة تناقض مبادئ روسيا الرامية الى عدم التدخل في شؤون الدولة ذات السيادة، ان الارتباك الروسي فهم على أنه معارضة لطموحات الشعب الليبي في اسقاط نظام القذافي، وهو ما يفقدها الكثير من مصالحها التي كانت قائمة في عهد القذافي.

ثانيا : تطور الموقف الروسي من الأزمة السورية

اندلعت شرارة الثورة السورية في 15 مارس 2011 في سياق الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية ، وقد أدى تأخر النظام في التجاوب مع أي من المطالب المشروعة التي رفعها المحتجون السلميون، ونمط العنف المفرط في قمع الاحتجاجات، وتورط بعض أعوان النظام في انتهاكات جسيمة لكرامة المواطنين، أدى كل ذلك الى اتساع دائرة الاحتجاجات وانتقالها من محافظة الى أخرى حتى غطت جميع محافظات سورية وأريافها، مما أدخل البلد في مسار العنف وفتح أبوابها أمام عسكرة الثورة، فانزلقت البلاد الى عنف أهلي مسلح سرعان ما اجتذب التدخلات الإقليمية والدولية[11].

وكان لروسيا أدوار متعددة في ملف الأزمة السورية في ظل هاته التجاذبات الإقليمية والدولية، ويمكن رصد ذلك في النقاط التالية:

1- دور روسيا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن :

مثل الموقف الروسي من الأزمة السورية الموقف الأكثر تشددا تجاه « الربيع العربي » فمنذ اللحظة الأولى رفضت موسكو أي ادانة لممارسات بشار الأسد، وتبنت الرواية الرسمية للنظام التي تنفي وجود الثورة وتسوق ما يجري على أنه مواجهة مع مجموعات مسلحة متطرفة[12].

فحسب روسيا فإنه هناك أصولية تحرك شعب سوريا مستغلة حالة شرعية، هي هبة الشعوب العربية المحقة ضد نظمها الاستبدادية، لكن النظام السوري ليس كغيره من النظم

وبدوره ليس الشعب السوري كسواه من الشعوب العربية، وتحركه كان خاطئ لأن نظامه ليس استبداديا، وهو مستهدف من أمريكا والأصولية بسبب علمانيته وعدائه لهما[13].

ولقد وقفت روسيا موقف أكثروضوحا وصرامة في وجه محاولات تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحلفائها في سوريا، فرفضت أي محاولة لتدويل القضية، وأبدت رفضها لأية عقوبات دولية بما في ذلك العقوبات الغربية الأحادية، ولقد أجهضت موسكو مشروع القرار ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا الى مجلس الأمن الدولي ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية في 8 يونيو 2011، وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في 3 أغسطس 2011 بعد 3 أيام من المشاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسؤولية عن العنف، وأكد القرار على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة الى وقف كل مظاهر العنف وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة[14]، ومن هذا المنطق أحبطت روسيا بالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن في 4 أكتوبر 2011 والذي كان هدفه ادانة النظام السوري[15].

وفي 05 فيفري 2012 أحبطت روسيا والصين باستخدامهما حق النقض ضد مشروع قرار عربي غربي يدعو الى حل الأزمة السورية من خلال انهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة ونقل السلطة الى نائب الرئيس[16].

وفي 19 يوليو 2012 استخدمت روسيا والصين للمرة الثالثة حق النقض في مجلس الأمن الدولي لتحبط مشروع قرار يضع خطة الوسيط الدولي كوفي عنان تحت المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر في 3 أغسطس 2012 والذي أعدت مشروعه السعودية وتضمن ادانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية وطالب بتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، وصوتت كذلك ضد قرار مجلس حقوق الانسان الأممي بشأن سوريا في 29 أفريل و23 أغسطس 2011، وفي 1 يونيو 2012 حول مجزرة الحولة في سوريا[17].

كما استخدمت كل من روسيا والصين في 22 ماي 2014 حق النقض ضد نص مشروع قرار فرنسي قاضي بإحالة الملف السوري بدءا من مارس 2011 للنائب العام في المحكمة الجنائية الدولية[18].

ان معارضة روسيا الاتحادية اصدار قرار دولي ضد سوريا داخل مجلس الأمن بعد خسارة ليبيا على يد حلف الناتو كان عاملا محفزا لتفعيل الحضور السياسي والدبلوماسي الروسي للقيام بأدوار ومهام مقابلة للسياسة الأمريكية[19].

2- المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية :

مع تطور الأحداث في سوريا أكدت موسكو على أهمية أن يكون الحل سلميا رافضة في الوقت ذاته أي تدخل دولي في سوريا أو تدويل القضية السورية ومن هذا المنطلق رحبت روسيا

بجهود الجامعة العربية في ارسال بعثة المراقبين العرب لتقصي الحقائق في سوريا ومعرفة ما يجري فيها وعدتها خطوة إيجابية باتجاه حلحلة الأزمة السورية، لكن فشل البعثة وانسحاب عدد من المراقبين وطلب الجامعة العربية دعم مجلس الأمن الدولي دفع روسيا بالتعاون مع الصين الى رفضه[20].

وفي سياق رعاية المفاوضات السياسية، حرصت موسكو على استقبال وفد المجلس الوطني السوري المعارض في موسكو وعدم الاقتصار على دعوة وفد المعارضة الداخلية السورية، بل وأعلنت موسكو استعدادها لاستضافة الحوار بين وفود المعارضة وممثلي النظام السوري الحاكم، وفي هذا الإطار أكد رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما الروسي:« أن روسيا من الدول القليلة جدا ان لم يكن الوحيدة التي تتحاور مع الرئيس الأسد ومع المعارضة السورية، ونحن نتصرف بحيادية ونتحاور مع جميع القوى السياسية دون استثناء...»[21].

لقد تعدد المبادرات السياسية لتسوية الأزمة السورية بدأ بمبادرات الأمم المتحدة لرعاية مفاوضات بين المعارضة والنظام، فعقد مؤتمر جنيف 1 في يونيو 2012، ومؤتمر جنيف 2 في 22 يناير 2014، ومؤتمر جنيف 3 في مارس 2016[22]، في مقابل ذلك، قادت موسكو عدد من الجهود السياسية سواء منفردة كدعوتها في 26 يناير 2015 الى اجتماع للحوار الوطني بين الأطراف السورية بما فيه النظام كمحاولة لكسر الجليد وحماية خطها السياسي والوصول الى تفاهمات سياسية سلمية للأزمة السورية خارج بيان جنيف 1 المختلف على تفسيراته بين الدول الغربية وروسيا، ولكن لاقت هذه الدعوة اعتراض من بعض الفصائل المعارضة السورية وهكذا خرج الاجتماع دون نتائج واضحة[23].

وبعد سيطرة النظام على حلب دعت روسيا الى مؤتمر أستانا بضمانة تركية توسعت لاحقا لتضم إيران، وأجبرت الأطراف الثلاثة كلا من النظام والمعارضة على تبني فكرة مناطق خفض التصعيد المبتكرة من حيث التسمية والتطبيق من قبل روسيا، ومع نجاح جمع الأطراف الإقليمية على هدف خفض التصعيد، والحديث عن توسيع قائمة البلدان الضامنة (الأردن، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، مصر) بدأت موسكو التفكير في فتح مسار جديد يعنى بالحلول السياسية بعيدا عن مرجعية جنيف، وبعد عدة جولات في أستانا بدأت في 23-24 يناير 2017 وفي الجولة السابعة في 30. 31 أكتوبر 2017 ظهرت ترتيبات روسية لعقد مؤتمر سلام يتطرق الى الدستور وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية على أن يعقد في 18 نوفمبر 2017 بمدينة سوتشي على البحر الأسود[24].

3- الموقف من السلاح الكيميائي السوري :

في العام 2012 صرح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما على أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية يشكل خط أحمر سوف يستتبع بالضرورة تغيرا في قواعد اللعبة، ما فسره الكثيرون على أنه تهديد بعمل عسكري أمريكي ضد النظام ، وقد أبلغ الأمريكيون الجانب الروسي بذلكن وقدمت موسكو ضمانات بأن حليفها لن يلجأ الى استخدام هذا السلاح[25].

وبعد الإعلان عن مقتل ما يقرب 1400 مواطن سوري بسبب تحميل النظام مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق يوم 21 أغسطس 2013، اتجهت إدارة أوباما في 30 أغسطس 2013 على لسان جون كيري وزير خارجيته ثم أوباما في اليوم التالي عن نيتها توجيه ضربة عسكرية محددة لمعاقبة النظام السوري[26].

وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافق عليها النظام السوري على الفور، ليؤجل الرئيس الأمريكي توجهه الى الكونغرس بغرض تفويضه بتنفيذ الضربة ضد سوريا، ولتبدأ مفاوضات بين الدول الكبرى لإصدار قرار دولي من مجلس الأمن يعبر عن التوافق الدولي في هذا الشأن[27].

وفي منتصف سبتمبر 2013 تم التوصل الى اتفاق بوساطة روسية ينص على تخلي الأسد بشكل طوعي عن أسلحة سورية الكيميائية في مقابل تخلي الإدارة الأمريكية عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري[28]، ففي 27 سبتمبر 2013 أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2118 الذي أدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، كما أيد قرار مجلس الأمن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يشمل تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك[29].

لقد أنقذ هذا الاتفاق نظام الرئيس بشار الأسد من توجيه ضربة عسكرية له كانت ستؤدي الى سقوطه، فقد عقد أوباما وبوتين مقايضة تاريخية كبرى تمثلت بمحاولة حل أوباما الأزمة السياسية من دون ضربة عسكرية في مقابل تأكيد مكانة روسيا كقوة دولية كبرى في النظام العالمي الجديد[30].

4- التدخل العسكري الروسي في سوريا :

تطور الموقف الروسي اتجاه النظام السوري بشكل لافت ، فقد أعلن وليد المعلم وزير الخارجية السوري في 17 أغسطس 2015 أن بلاده ستطلب ارسال قوات روسية لتقاتل الى جانب قواتها ضد الإرهاب عند الضرورة ، ورد المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكون أن السلطات الروسية تنتظر من القيادة السورية طلبا للنظر فيه حول مشاركة الجنود الروس في العمليات العسكرية ضد تنظيم « داعش » الإرهابي ومناقشة الأمر في إطار الاتصالات الثنائية[31].

ولقد نفذت موسكو منذ 30 سبتمبر 2015 حملة جوية تستهدف خصوم النظام السوري كافة من فصائل معتدلة ومجموعات إسلامية مرورا « بجبهة النصرة » ذراع تنظيم القاعدة في سوريا ، وذلك تحت راية الحرب على تنظيم داعش[32]، ومن الواضح أن الأعداد له تم بدرجة عالية من الاحترافية ، دبلوماسيان وعسكريا ، فقامت موسكو قبل بدء العمليات بإبلاغ إسرائيل عما تزمع القيام به وبأهداف العملية العسكرية في سوريا وحرصت على التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في شأن قواعد الاشتباك والتنسيق بين الطلعات الجوية الروسية وتلك الأمريكية والغربية في السماء السورية حتى لا يحدث أي تقاطع أو تداخل غير مقصود[33].

وأشارت بعض التقارير الإعلامية الى أن العمليات الروسية ستستمر على مدى يتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر ، في حين ذكرت بعض الدراسات وجود علاقة بين المدى الزمني لهذه العمليات وقدرة الجانب الروسي على تحمل تكلفتها ، حيث أن اليوم الواحد تصل كلفته الى 4 ملايين دولار ، وأن أقصى مدى زمني ممكن لاستمرار العمليات الحربية لا يتجاوز ستة أشهر[34].

كان لجوء روسيا الى استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد ومباشر في سوريا بمثابة علامة جديدة على التغيرات المستمرة في السياسة العالمية ، وجاء هذا التدخل داعما للنظام السياسي القائم والمحافظة على سلطة بشار الأسد وتعزيزها ، ولما شعرت القيادة الروسية بأن تدخلها العسكري قد حقق أهدافه أصدرت قرارها المنفرد بإنهاء المهمة في مارس 2016[35].

ثالثا : عوامل تفسير تشابه الموقف الروسي من أزمتي ليبيا وسوريا

تعدد التفسيرات المقدمة لأسباب الارتباك الروسي من أزمات الشرق الأوسط منذ 2011، لكن يمكن الإشارة الى عدد من العوامل المفسرة ثابتة التأثير موقف السياسة الخارجية الروسية من ثورات الربيع العربي ، وهي على النحو التالي:

1- مواجهة الهيمنة الأمريكية :

فروسيا ترفض استمرار الولايات المتحدة الأمريكية منفردة في موقع القيادة العالمية دون تحمل أعبائها ، حيث كرر الرئيس فلاديمير بوتين في أكثر من مناسبة أنه لا يمكن الإقرار باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بموقع القيادة وبخاصة أنها لم تعد تملك القدرات اللازمة لذلكن مؤكدا أن النظام الدولي يتجه الى تعدد الأقطاب[36]، وبالتالي مثلت أزمات الشرق الأوسط عموما وليبيا وسوريا خصوصا فرصة لتأكيد العودة الروسية كفاعل رئيسي في النسق الدولي اذانا بتأسيس نظام متعدد الأقطاب بديل عن هيمنة وأحادية الولايات المتحدة الأمريكية.

2- التخوف من تنامي التطرف الديني الإسلامي :

فروسيا تتخوف بشكل كبير من صعود الحركات الإسلامية في بلدان الربيع العربي ، خوفا من انعكاس هذا الامر على الحركات الإسلامية داخل روسيا وبالأخص في المناطق الانفصالية في القوقاز كالشيشان أو داغستان وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية ومجال حيوي لروسيا الاتحادية[37]، خاصة أنه لاحت للأفق ملامح صعود الحركات الإسلامية كقوى فاعلة في مجريات الأحداث في أزمتي ليبيا وسوريا ، وهنا لابد من الإشارة الى عدم تفريق القيادة الروسية بين الحركات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسهم الاخوان المسلمين - وموقفها الداعم للانقلاب العسكري في مصر ضد حكم الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013 - وبين الحركات الأصولية والجهادية السنية والتي تجمعها روابط وثيقة مع الحركات الأصولية السنية في منطقة القوقاز.

3- الدفاع عن مبادئ وقواعد العلاقات الدولية:

فروسيا تظهر حرصها الشديد على احترام قواعد العلاقات الدولية كمبدأي عدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ السيادة ، وذلك خوفا من تكرار التجاوزات الحاصلة في هذا الجانب من بعض القوى الدولية ، وخطورة تحولها الى تقليد في العلاقات الدولية فيحل مبدأ القوة محل الالتزام بميثاق الأمم المتحدة[38]، لذلك حرصت روسيا في مواقفها على اعتبار أزمتي ليبيا وسوريا في مصاف الأزمات الداخلية مع ضرورة تشجيع الأطراف الوطنية على إيجاد تسويات سياسية لها بعيدا عن التدخلات الدولية إلا في إطار ما تنص عليه الشرعية الدولية.

4- رفض المخرجات السياسية لعملية التغيير الثوري:

فقد شرع نظام بوتين في تطبيق سياسات وقوانين محافظة تزيد من قبضة الدولة على المجتمع ، دون أن تساءل الحكومة أمام المواطنين ، فصدرت عدد من القوانين التي عززت قبضة الحكومة على أنشطة القطاع غير الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ، فضلا عن التضييق على شبكة الأنترنت والمنظمات غير التجارية ، والتحكم في وسائل الاعلام ، بعبارة أخرى، يحاول بوتين تثبيت أسس حكمه من خلال قمع المنافسة السياسية واستخدام النفوذ الإداري، ليقود الرأي العام الى الاعتقاد بعد وجود بديل للنخبة الحاكمة[39]، فمن غير المتوقع أن تدعم موسكو مسارات عملية سياسية في المنطقة العربية عموما وفي ليبيا وسوريا حلفائها الاستراتيجيين خصوصا تنادي الى ضرورة تأسيس نظام سياسي تختلف قيمه مع القيم التي تأسس عليها نموذج الدولية الروسية في عهد بوتين .

رابعا : عوامل تفسير اختلاف مواقف روسيا من أزمتي ليبيا وسوريا

ظهر التباين بشكل كبير في مواقف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الليبية مقارنة بموقفها من الأزمة السورية ، فقد كان موقفها من الثانية أكثر تصلبا في دعم نظام بشار الأسد بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، على عكس موقفها من أحداث الأزمة الليبية الذي تراوح بين محاولة الوساطة وتمرير قرارات مجلس الأمن لفرض حظر جوي على نظام القذافي ، ويظهر أن الأمر مرتبط بعدد من العوامل يمكنها ان تفسر السبب في هذا التباين في مستوى التدخل ، في ظل ثبات الأهداف ، ويمكن التطرق الى هذه العوامل في النقاط التالية:

1- موقف الجامعة العربية :

كانت مواقف الجامعة العربية متباينة من أزمتي ليبيا وسوريا ، ففي الحالة الأولى سارع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية الى عقد اجتماعا لمناقشة المسألة الليبية قبل أن يمضي شهر واحد على الأحداث في 17 فيفري 2011 ، فاتخذ المجلس قرارا في 12 مارس يدعم من خلاله الثورة الليبية عن طريق فرض حظر جوي على تحليق الطيران الحربي ، ودعا القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة ، وقدم الاقتراح الى مجلس الامن بعد يومين من ذلك ، وفي 17 مارس 2011 صدر القرار رقم 1973 الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيها القوة العسكرية لمساعدة الثورة الليبية[40]، وعلى هذا الأساس كان موقف روسيا

الامتناع عن التصويت حول القرار 1973 بفعل التوافق العربي على مواجهة تداعيات الأزمة الليبية.

أما في حالة سوريا ، فقد برزت التباينات العربية بشكل كبير حول كيفية التعامل مع الأزمة ، وتم استبعاد الحل العسكري من خلال تدخل دولي، و اقصى ما فعله المجلس الوزاري للجامعة العربية هو تجميد تمثيل النظام الحاكم في سوريا للدولة السورية وأعطى لقوى المعارضة حق تمثيلها[41]، للضغط عليه من أجل تبني الحلول السياسية للأزمة ، وفي ظل هذا التباين في الموقف الرسمي العربي إزاء الأزمة السورية مقارنة بالأزمة الليبية وتفضيل الحلول السياسية بدل التدخل الخارجي، فان ذلك تطابق مع موقف السياسة الخارجية الروسية الرافضة لتكرار خطأ الأزمة الليبية، بتركها لمجلس الأمن سلطة اتخاذ قرار التدخل وفق الفصل السابع دون ان تحرك ساكنا.

وكان بروز مؤشرات استخدام السلاح الكيميائي في سوريا وخرق الخط الأحمر الذي تحدث عنه باراك أوباما اتجه مجلس الجامعة العربية في 11 سبتمبر 2013 من خلال البيان رقم 178 الى دعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي الى العمل على اخضاع الأسلحة الكيميائية السورية لرقابة المجتمع الدولي في إطار ضمانات ملزمة وقابلة للتحقق[42]، وقد سارعت روسيا الى طرح مبادرة لتفكيك السلاح الكيميائي السوري وبالتالي استطاعت أنقاض النظام السوري من تبني الولايات المتحدة الأمريكية لقرار التدخل العسكري بفعل تجاوزه لخطها الأحمر.

2- الوزن الاستراتيجي لعلاقة روسيا بإيران :

كان للعلاقة الوثيقة والاستراتيجية بين روسيا و ايران دور أساسي في حالة التصلب الروسي إزاء مجريات وتطورات الأزمة السورية مقارنة بالأزمة الليبية ، فروسيا لا ترى في ايران مجرد شريك تجاري أو نفطي مهم أ و مجرد مستورد للسلاح الروسي بأنواعه المختلفة، كما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول العربية التي لها علاقات جيدة مع روسيا، لكن ترى الأخيرة في ايران قبل ذلك كله دولة ذات موقع استراتيجي لا يمكن تجاهل نفوذها وتأثيرها سواء في المنطقة الشرق الأوسط، أو في آسيا الوسطى، خاصة أن روسيا تعتبر نفسها في مواجهة مع تهديدين استراتيجيين، الأول هو محاولة محاصرتها من الولايات المتحدة الأمريكية عبر تمدد الناتو الى دول مجاورة لروسيا، أما الثاني فهو تهديد التنظيمات الإسلامية المتشددة (السنية) التي باتت تنتشر في معظم دول آسيا الوسطى، وتشكل ايران بالنسبة لهذين التهديدين صمام أمان لروسيا، فهي على خلاف عقائدي وسياسي مع الإسلاميين المتشددين، كما انها في مواجهة مع مشروع الهيمنة الأمريكية[34].

انطلاقا مما سبق، فالدولتان رفضتا بشكل قاطع أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة السورية، وتشاركتا في أن ما يحدث في سوريا هو «نزاع داخلي مسلح» أو حرب أهلية، مع اتفاقهما على تنامي نشاط الحركات الجهادية الأصولية «النصرة وداعش» وأصبح يهدد ليس فقط سوريا وانما الأمن الإقليمي بصفة عامة، وقد أكدت روسيا أهمية مشاركة إيران في

مؤتمر جنيف 2 الدولي حول سوريا ورحبت موسكو بقرار الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون توجيه دعوة الى إيران لحضور المؤتمر[44].

وترى موسكو أن سقوط نظام دمشق سيفضي حتما الى اضعاف موقف إيران وقدرة نظامها على البقاء مع ما يعنيه ذلك من خروج روسيا من قارة آسيا بأكملها، بعد أن تم إخراجها من افريقيا ومعظم أمريكا اللاتينية وتطويقها في كل مكان، بما في ذلك جوارها المباشر، وما يفضي اليه من نتائج وخيمة عليها تحبط مشاريع استنهاضها والتحاقها بالعالم المتقدم وتشطبها من القوى المؤثرة دوليا[45].

3- علاقة روسيا بإسرائيل :

تتحرك روسيا في مواقفها من الثورات العربية بحذر لأسباب عديدة تسعى من خلالها لتحقيق التوازن بين كل من الأنظمة العربية الحاكمة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[46]، وفي هذا الاطار فان الرؤية الإسرائيلية تقوم على أهمية الاستقرار داخل الدول من خلال أنظمة صديقة قادرة على حفظ النظام الداخلي وعدم إعطاء أي فرصة لمن لديهم رؤية ولو حتى نقدية لإسرائيل للوصول الى الحكم، اذن فهي مهتمة أكثر بما حدث في مصر وسوريا بسبب القرب الجغرافي منها[47]، وحسب ليبيرمان فان الأزمة السورية ستشغلهم بإعادة اعمار ما دمرته الأزمة بدل مطالبتهم باسترجاع الأراضي العربية المحتلة، كما يفتح تفتيت سورية المجال لإسرائيل بمنحها شرعية الوجود كدولة يهودية الى جوار كيانات « علوية » و« مسيحية » و« درزية» و« كردية » ، كما أن غرق سورية في مستنقع الفوضى يثبت ادعاءات إسرائيل بأنها واحة ديمقراطية في وسط عربي متوحش[48].

من خلال هاته المصالح الإسرائيلية يظهر الاستماتة الروسية في رفض حل سياسي بعيدا عن دور الأسد أو أحد حلفائه في مستقبل الدولة السورية، خدمة لأهداف إسرائيل مقابل حصول روسيا على التقانة الإسرائيلية الدقيقة وخصوصا التكنولوجيا المتعلقة بصناعة الطائرات من دون طيار وما يرافقها من أجهزة متطورة[49].

4- أمن الطاقة الروسي (ممرات أنابيب الغاز) :

تكشف العديد من الدراسات أن الكثير من خطوط الصراعات المتفجرة حول العالم الان تتقاطع مع فضاء الطاقة العالمي سواء فما يتعلق بمصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي أو بعض الدول في افريقيا، أو أمريكا اللاتينية، أو فما يتعلق من جهة أخرى بممراتها البرية والبحرية، كما يبدو الحال في منطقة بحر الصين الجنوبي وفي سوريا وأوكرانيا وقبلها أبخازيا منذ تسعينيات القرن العشرين، واوسيتيا الجنوبية منذ 2008، أو فما يتعلق أخيرا بتقنيات استخدام الطاقة أين يبرز الصراع الغربي الإيراني[50].

وفي هذا الإطار يأتي الدور الروسي الكبير في سوريا وحولها في مسعى لمنع اللاعب الأمريكي من عقد صفقة انفرادية مع إيران، ومن تغييب روسيا كما حصل سابقا في العراق وحديثا في

ليبيا، ويرتبط هذا القلق الروسي الاستراتيجي بمراقبة انتاج وتسويق الغاز الطبيعي، خاصة أن منطقة شرق البحر المتوسط أصبحت مرشحة لمزيد من المخاطر مع بدء ضخ الغاز الإسرائيلي، والمشاريع الاستكشافية بالقرب من سواحل قبرص ومصروإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا حيث توجد احتياطات هائلة من الغاز[15].

وفي هذا السياق تتخوف روسيا من تحول سوريا الى مركزلتصدير الغاز العربي الى غرب أوروبا ووسطها ليحل محل غازروسيا كمصدررئيسي للطاقة هناك، مع ما يعنيه ذلك من تراجع مداخيلها، وتوقف تنميتها، وكبح برامج تطوير جيشها واقتصادها وأزمات اجتماعية وسياسية يمكن أن تترب عليها قلاقل وثورات تقوض أمنها[52].

الخاتمة :

تفاجأت الفواعل الدولية بالزخم الكبير الذي رافق أحداث الثورات العربية منذ 2011 ، فأغلب الدراسات كانت تشير الى حالة استعصاء عملية التغيير السياسي في دول المنطقة العربية فما بالك احداث قطيعة مع ممارسات الأنظمة السياسية القائمة فيها، لكن واقع الأحداث المتوالية وعدوة انتشارها من بلد عربي الى أخر ومخرجاتها الغير متوقعة في بعض الحالات من اسقاط أنظمة سياسية عمرت لعقود في الحكم كتونس ومصر واليمن وليبيا، وتحول حالات أخرى الى اشبه من الحرب الأهلية الدموية المعقدة بفعل تداخل عوامل هوياتية واستراتيجية داخلية وإقليمية ودولية والاشارة هنا الى الحالة السورية، هاته النتائج غير المتوقعة والتي لم تتنبأ بها أغلب الدراسات المهتمة بشؤون المنطقة نفت حالة الاستثناء العربي من التغير السياسي.

ولقد عملت روسيا الاتحادية كبقية الفواعل الدولية المهتمة بشؤون المنطقة الى استدراك الأمر، فروسيا الاتحادية تفاجأت بالزخم المتسارع لهاته الاحداث فكانت مواقفها بادئ الأمر متذبذبة في كل من الحالة التونسية والمصرية واليمنية ومفاجأة في الحالة الليبية أحد أهم حلفائها في المنطقة العربية بموافقتها على استخدام مجلس الأمن للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل التدخل العسكري لحماية المدنيين.

لكن انتقال عدوة الاحتجاجات الى سوريا الحليف الاستراتيجي لروسيا في الشرق الأوسط دفع صناع قرارسياستها الخارجية الى اتخاذ مواقف حاسمة ومتشددة داعمة للنظام السياسي السوري ورافضة لأي محاولة للتدخل الخارجي سواء تحت غطاء الأمم المتحدة، او في إطار سياسية انفرادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

لقد وضحنا من خلال هاته الدراسة الى وجود عدد من العوامل المتشابهة المؤثرة على اتجاهات السلوك الروسي في المنطقة العربية عموما، واتضح لنا أنها مرتبطة بمواجهة الهيمنة الأمريكية فروسيا الاتحادية رأت في التدخلات الأمريكية اتجاه الثورات العربية بمثابة محاولة لتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وهو ما ترفضه روسيا الاتحادية بدعوتها

المستمرة الى إقامة نظام متعدد الأقطاب، وامتداد التطرف الديني وبالتحديد التخوف الروسي من تنامي الحركات الجهادية الإسلامية ذات الخلفية السنية لارتباطاتها الوثيقة مع الحركات الجهادية في الجمهوريات القوقازية كالشيشان وداغستان وما يعنيه ذلك من تنامي تهديدات الأمن الوطني الروسي، والدفاع على مبادئ وقواعد العلاقات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ممثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبادئ السيادة، فاستباحة هاته المبادئ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن يدور في فلكها سيفتح الباب أمام المزيد من التدخلات في الشؤون الداخلية لبقية الدول بمبررات متعددة وأكثرها واهية، ضف اليها رفض أساليب التغيير السياسي الثوري فروسيا ترى خطورة انتقال عدوة الاحتجاجات الشعبية الى الداخل الروسي فهي حسب نظرها أساليب تهدد استقرار الدول وتكبح مسارات تنميتها بفعل حالة الاضطراب الناتج عن عدم الاستقرار السياسي ضف الى أن مخرجات التغيير السياسي الثوري ستكون مطية للتدخلات الاجنبية.

لكن في نفس الوقت أمكننا فهم الاختلاف البين في سلوكيات روسيا المتشددة اتجاه أحداث الأزمة السورية مقارنة بالتذبذب والتلكؤ اتجاه أحداث الازمة الليبية، وارتبط ذلك بوجود عدد من العوامل المؤثرة في السلوك الروسي ممثلة في مواقف الجامعة العربية والتي كانت حاسمة في موقفها اتجاه الأزمة الليبية باتخاذها قرارا بالأغلبية يدعو مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المدنيين في ليبيا، هذا التوافق كان غائب في الحالة السورية فلم تنجح الجامعة العربية في الاتفاق على موقف مشترك يوقف حمام الدم في سوريا وهو ما شجع روسيا الاتحادية على الانغماس أكثر في أحداث الأزمة السورية لفرض منطقها وحماية مصالحها أمام الفشل العربي المؤسسي لاستيعاب وحل الأزمة السورية، والعلاقة الوثيقة بين النظام الإيراني وروسيا والتي ترى فيها روسيا الركيزة الأساسية في سياستها الرافضة للهيمنة الأمريكية على إقليم الشرق الأوسط فكلتا الدولتان متوافقتان على مواجهة السياسات الامريكية المتغطرسة وفي هذا الاطار ترى كلتا الدولتان أهمية استمرار نظام بشار الأسد أو أحد حلفائه في سوريا كحليف استراتيجي لهما فحمايته والدفاع عنه ضرورة ملحة لاستمرار ايران قوة معادية لطموحات الولايات المتحدة الامريكية في إقليم الشرق الأوسط ومن خلالها تضمن روسيا الاتحادية حماية حزامها الجنوبي من أي تواجد أمريكي فيها قد يكون مطية لفرض الخناق والحصار عليها بفعل تواجد ايران في الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية، ضف لها الوزن الكبير للعلاقات الروسية الإسرائيلية فالأخيرة ضرورة استمرار أنظمة سياسية صديقة تعمل على ضبط الداخل لمنع نجاح قوى معادية لها من الوصول الى الحكم في بلدان جوارها وبالتحديد سوريا ومصر ونظرا للعلاقات التاريخية لروسيا مع الكيان الإسرائيلي وللتعاون الاستراتيجي الوثيق بينهما في مجالات عدة فان روسيا عملت على حماية النظام السوري بفعل سياساته المسالمة حسب الرؤية الإسرائيلية مقارنة بخطورة صعود قوى سياسية أخرى لسدة الحكم حتى وان كان بطرق ديمقراطية قد تهدد التوازنات التي حافظ عليها نظام الأسد اتجاه إسرائيل، وأخيرمكانة وأهمية أمن الطاقة الروسي فروسيا تعتبرقطاع الطاقة وبالتحديد النفط والغاز أحد ركائز أمنها القومي لذلك تعمل على ضمان ريادتها العالمية كمنتج ومصدر ومتحكم

في ممرات نقل النفط والغاز، فهي ترى سوريا كأحد الممرات البديلة التي قد يستغلها منافسيها لتحطيم ريادتها فقد تصبح ممر للغاز القطري لأوروبا الغربية وبالتالي سقوط ورقة الضغط الروسي على أوروبا خصوصا والغرب عموما الأعداء المحتملين والدائمين لروسيا الاتحادية.

الهوامش:

1 ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013)، ص.288.

2 محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2014)، ص.94.

3 دنيس بوشارد، "روسيا في الشرق الأوسط"، في: ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية من الأمل السياسي الى الصراع الجيواستراتيجي، ترجمة: محمد الجرطي، (الأردن: دار نون للنشر، ط.1، 2015)، ص.52.

4 نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى الى يومنا هذا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013)، ص.191.

5 ناصر زيدان، مرجع سابق، ص. 289.

6 نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا"، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015، ص.117.

7 نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى الى يومنا هذا، مرجع سابق، ص.191.

8 ناصر زيدان، مرجع سابق، ص.290.

9 نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، مرجع سابق، ص.118.

10 ناصر زيدان، مرجع سابق، ص.ص. 293.292.

11 محمد مجاهد الزيات، محسن عوض، " تطورات الأزمة السورية وأبعادها الاستراتيجية"، في: حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، تحرير: أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013)، ص.ص.199.200.

12 محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة: روسيا بوتين وميلاد نظام دولي جديد، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2016)، ص.189.

13 ميشيل كيلو، "رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014، المجلد 49، ص.100.

14 نورهان الشيخ، "أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، التقرير العاشر لمجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية: واقع الأمة بين الثورات والمرحلة الانتقالية 2013، ص.255.

15 نجلة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2010-2014، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1، 2017)، ص.ص 215.213.

16 نفس المرجع، ص.216.

17 نورهان الشيخ، "أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، مرجع سابق، ص.ص 256.255.

18 نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص.219.

19 محمود عبيد محمد،" الأبعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية"، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 34.33، 2016، ص.466.

20 محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، "موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية انوذجا"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 31، 2013، السنة 10، ص.41.

21 أركان إبراهيم عدوان، " محددات الموقف الروسي من الثورة السورية"، مجلة مركز المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد 54، 2016، ص.ص. 102.101.

22 أحمد حلواني، "سورية: إعادة توازن القوى والبحث عن تسوية"، في: حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، تحرير: علي الدين هلال، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2016)، ص.ص 280.279.

23 أحمد حلواني، " سوريا عام إضافي من الدمار والاقتتال والنزوح والتفكك"، في: حال الأمة العربية 2014-2015 الاعصار من تغيير النظم الى تفكك الدول، تحرير: علي الدين هلال، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)، ص.ص. 531.530.

24 هل تصلح تجارب موسكو بالقوقاز لحل الأزمة السورية؟، مقالات رأي، الجزيرة نت، تاريخ التصفح: 10-11-2017، على الرابط:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/10/31.

25 وحدة الدراسات السورية المعاصرة، "الطريق الى جنيف وتعثر السياسة الأمريكية"، مجلة سياسات عربية، العدد 03، يوليو 2013، ص.64.

26 محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014)، ص.288.

27 فريق الأزمات العربية، " المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 65، 2013، ص.81.

28 محمد مطاوع، مرجع سابق، ص.289.

29 فريق الأزمات العربية، مرجع السابق، ص.82.

30 محمد مطاوع، مرجع سابق، ص.289.

31 محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص.202.

32 عايدة علي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2016)، ص.195.

33 أحمد حلواني، " سوريا: إعادة توازن القوى والبحث عن التسوية"، مرجع سابق، ص.276.

34 محمد سعد أبوعامر، "تأثير التدخل الروسي في سوريا وتداعياته"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، يناير 2016 ، المجلد 51، ص.ص 121.120.

35 محمد سعد أبوعامر، " النظام الدولي وتأثيره في الوطن العربي مخاطر وتحديات"، في: حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، مرجع سابق، ص.43.

36 محمد سعد أبوعامر، "النظام الدولي والإطار الإقليمي"، في: حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، تحرير: علي الدين هلال، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014)، ص.35.

37 ايلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص.ص. 33.32.

38 منذربدرحلوم، "ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية"، في: خلفيات الثورة دراسات سورية، تحرير: أزاد أحمد علي وآخرون ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2013)، ص.569.

39 رغدة البهي، روسيا البوتينية كيف صعدت وكيف يمكن الحفاظ عليها وكيف يمكن أن تنتهي، تحرير: ليون آرون، كتاب للمناقشة، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل 2016، المجلد 51، ص.202.

40 محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة الى اللادولة"، في: حال الأمة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مرجع سابق، ص 580.

41 أحمد يوسف أحمد، "تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية أفكار للنقاش"، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، يناير 2015، المجلد 50، ص.62.

42 معتز سلامة، "النظام العربي"، في: حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، تحرير: علي الدين هلال، ‹بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014)، ص.144.

43 طلال عتريسي، "الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها الإقليمي في استراتيجيات القوى الكبرى"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسية الدولية، العدد 199، يناير 2015، ص.33.

44 نورهان الشيخ، "تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014، المجلد 49، ص.95.

45 ميشيل كيلو، مرجع سابق، ص.102.

46 نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، مرجع سابق، ص.116.

47 عدنان هياجنة، " التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 56، السنة 15، صيف 2011، ص.20.

48 منذربدرحلوم، مرجع سابق، ص.577.

49 نفس المرجع، ص 573.

50 ملك عوني، "العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014، ص.03.

51 خطار أبو دياب، " الفوضى الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014، ص.11.

52 ميشيل كيلو، مرجع سابق، ص.100.